مقترح حزب العدل

لتعظيم الاستفادة من القطاع السياحي وحل أزمة الدولار ودمج النشاط غير الرسمي في القطاع الرسمي

حزب العدل

www.Eladlparty.com

مقترح
لتعظيم الاستفادة من القطاع السياحي لحل أزمة الدولار
ولدمج النشاط غير الرسمي في القطاع الرسمي

مقدمة:

يتقدم حزب العدل بمقترح متكامل لتنشيط السياحة، ويعزز اسهاماتها في توفير العملة الصعبة بشكل مستدام، كما يساهم المقترح في دمج النشاط غير الرسمي لقطاع السياحة والعديد من القطاعات والأنشطة الخدمية والصناعية المتعلقة بها، ويعتمد المقترح على عدة خطوات تشكل معا إطار عمل واضح للخدمة السياحية المقدمة للسياح الأجانب تحديدا،

حيث يركز المقترح على دعم وتشجيع الاستثمار في البنية الأساسية السياحية لزيادة عدد الغرف والمباني الفندقية حتى يمكنها استيعاب الزيادات المستهدفة لأعداد السياح القادمين في مصر سنويا، وكذلك دعم زيادة المنشآت السياحية الأخرى كالبازارات والمطاعم السياحية وغيرها.

كما يقدم المقترح طريقة معدلة للحجوزات الفندقية، بحيث يتم دفع ما قيمته ٥٠% أو أكثر من قيمة الخدمة داخل الدولة، وبحيث تتيح حرية أكثر للسائح في تغيير أماكن تناوله للوجبات، مما ينشط قطاع المطاعم والمقاهي بشكل أكثر تنافسية.

أيضا يتضمن المقترح إنشاء نظام محاسبي عملاق يقوم بربط الفنادق وأماكن الخدمات السياحية بمنظومة الضرائب وببعضها البعض وبالموردين الخاصين بهم، كما يقدم هذا البرنامج حوافز جيدة للكيانات السياحية والموردين وغيرهم.

فضلا عن تقديم المقترح لفكرة عمل دليل إلكتروني سياحي شامل تتبناه الدولة، يوضع في شكل تطبيق محمول يسهل تحميله مجانا، ومرتبط بكارت تخفيضات ذكي يتسلمه السائح عند الوصول، يتم وضع بيانات كافة مقدمي الخدمات السياحية المشتركة في المنظومة.

كما يقدم المقترح فكرة تقييم سعر الخدمات المقدمة للسائحين بقيمة دولار مختلفة عن سعر الصرف، وفقا لعدة اختيارات، كحافز إضافي للكيانات السياحية للاندماج في المنظومة، وكذلك حافز أخر للموردين يتضمن تسهيل تدبير جزء من احتياجاتهم الدولارية عند الاستيراد من قبل الدولة بقيم تتناسب مع حجم تعاملاته داخل المنظومة.

وأخيرا يدعم المقترح الاهتمام بزيادة شركات الصرافة وضمان انتشار فروعها لتسهيل طرق تغيير العملة، مع تغليظ عقوبة الاتجار في العملة خارج الأطر الرسمية.

المقترح:

- **يحتاج المقترح لعدة خطوات تشكل إطار عامل جديد للنظم المتبعة في تقديم الخدمة السياحية والخدمات المتعلقة بها مثل المطاعم والمحلات وغيرها، وذلك لتحقيق أقصى استفادة ممكنة.**
- **والخطوات كالتالي:-**

١. زيادة البنية الأساسية الفندقية:

- **استهداف زيادة البنية الأساسية الفندقية بإضافة ٥٠٠ ألف غرفة فندقية جديدة، اللازمة لاستيعاب أى زيادة محتملة في أعداد السياح (مستهدف ٣٠ مليون سائح)، وذلك عن طريق:-**
  - **منح تراخيص جديدة لإنشاء فنادق أربعة نجوم وخمسة نجوم فقط (لإضافة ١٠٠ ألف غرفة جديدة سنوياً).**
  - **إعفاء ضريبي ٧٥٪ لمدة خمسة أعوام من التشغيل كمحفز للاستثمار، ويتم منح رخصة البناء لعامين كحد أقصي، لكي يتمتع بتلك الميزة.**

٢. تعديل نظام الحجوزات (الإقامة الفندقية)

- **تعديل نظم الحجوزات (الإقامة الفندقية) خلال فترة الخمس سنوات المقبلة بحيث يكون:-**
  - **نظام إقامة + إفطار فقط Bed & Breakfast (وليس بنظام الإعاشة الكاملة All inclusive)،**
  - **مع إمكانية الحصول على وجبات غداء وعشاء بالفنادق بشكل عادى، ولكن يتم دفع قيمتها أثناء الإقامة.**

٣. إنشاء نظام محاسبي متكامل:

- **تحويل منظومات الدفع بالكامل عن طريق نظام محاسبي إلكتروني موحد، أو واحد من عدة أنظمة معتمدة، يمكنها الاتصال فيما بينها عن طريق قواعد بينات موحدة، كما أنها مرتبطة بالنظام الضريبي وبالبنك المركزي.**

٤. تعديل نظم الحجوزات:

- يتم سداد ٥٠% من حجوزات الليالي الفندقية كحد أدني من داخل مصر بعد الوصول، وهذا بالاختلاف عن المتبع حاليا، وهو دفع كامل المبلغ عن طريق المكاتب الإقليمية خارج مصر.

٥. دليل الشراء الموحد/ كارت التخفيضات:

- عمل منظومة دليل شراء موحد (يمكنك الشراء من هنا You can buy here):
  - يتم تسجيل بيانات وعناوين وتفاصيل المحال التجارية والمطاعم المشتركة في المنظومة بمصر كلها في قواعد بيانات موحدة.
  - يتم عمل تطبيق محمول، مسجل به كل الأنشطة والعناوين والتفاصيل، والتي تمكن السائح من الشراء من خلاله، ويتم عمل كارت شراء يستلمه السائح من المطار عند الدخول، به QR code لرابط التطبيق.
  - تشترك المحال والمطاعم والمنشآت الخدمية في هذا الدليل مجانا، مع تطبيق عدة شروط ملزمة:-
    - أن يكون لديه فاتورة إلكترونية بالجنية المصري وجهاز POS بالجنيه المصري.
    - أن يكون لديه برنامج محاسبي من ضمن المنظومات المعتمدة للمحاسبة ومرتبطة بقواعد البيانات.
    - أن يتمتع المشتري باسترداد قيمة الضريبة المضافة بالمطار بعد شراء ما يزيد قيمته عن ١٠٠ يورو (بما يوازيها بالجنيه المصري).

٦. حوافز دولارية للموردين:

- السماح للموردين الذين يستعملون المنظومة المحاسبية المعتمدة باستبدال ما قيمته ٥٠% من حصيلة توريداتهم للمحال التجارية والمطاعم (المشاركة في الدليل) بالدولار بسعر البنك على ألا تزيد القيمة عن ٢٥% من إجمالي فاتورة استيراده، تدعيما لدمج الموردين بالمنظومة المحاسبية الموحدة المستخدمة.

٧. زيادة تراخيص شركات الصرافة:

- إصدار تراخيص لشركات صرافة جديدة وفروع جديدة لمكاتب صرافة قائمة، والتوسع بها خاصة بالمولات التجارية والمناطق السياحية والأثرية، تحت رقابة إليكترونية، مع وضع حد تغيير يومي مناسب لكل مكتب صرافة (٢٠ ألف يورو).

٨. زيادة الخدمات السياحية:

- الاهتمام بزيادة الخدمات المقدمة بالمناطق السياحية مثل البازارات والمقاهي مثل منطقة مصر القديمة والكنائس هناك.

٩. تغليظ عقوبة الاتجار في العملة:

- تغليظ عقوبة الاتجار بالعملة إلى عقوبات رادعة أكثر قسوة، خاصة بعد توفير طرق وبدائل كثيرة لتحصيل العملة بشكل شرعي وداخل منظومة الدولة الرسمية.

١٠. أسعار مختلفة للعملة الأجنبية في المنظومة المحاسبية:

- يتم تحديد سعر الدولار (العملة الأجنبية) في المنظومة المحاسبية الموحدة بعدة أسعار في نفس الوقت، ويتم تحديدها بطريقة معينة كالتالي:-

▪ يتم تحديد سعر العملة الأجنبية طبقا لاختيار من أربعة اختيارات، علما بأن أغلب الدول السياحية تضع عدة أسعار من خلال أماكن الخدمات لأن هناك نوعية لن يفرق معها مقابل الخدمة:-

<u>البديل الأول:</u>

- وهذا سيتناسب مع الفنادق بصورة أكبر حيث يتم اعتماد سعر العملة بالمكان أقل ٢٥٪ من سعر البنك.

مثال:

- إذا كان اليورو ٣٤ جنيه مثلا في البنك فسيكون في البرنامج ب٢٥,٥ جنيه لليورو وهكذا.
- فمثلا سيتم طلب وجيه غداء وعشاء لفردين بقيمه ٣٠٠٠ جنيه بالفندق، فتكون مباعة بالجنيه المصري تكلفه تحويلها باليورو علي سعر ٢٥,٥ جنيه هو ١١٧,٥ يورو وليس ٨٨,٢٥ يورو،

- وهذا الفرق ٣٠ يورو، فيكون تقريبا نصيب الدولة فيه ٢٥٪ مستحق للفرق،
- بخلاف النسبة التي يحصلها البنك، بتحويلها بالسعر الرسمي المنشاة لا تقل عن ٥٠٪ من البيع بعد استقطاع نسبه ٢٥٪ فرق استحقاق الدولة.
- وبالطبع يمكن تخيير السائح بين ذلك أو تغيير العمل بمكتب صرافة خارجي وأغلب المقيمين في فنادق الخمسة نجوم للطلبات الأساسية أن يستبدلوا من صرافة خارجية.

البديل الثاني:

- نفس النظام السابق مع نسبه فارق ١٥٪ أقل، ونفس نسبة الدولة ٢٥٪ من الفرق.

البديل الثالث:

- نفس النظام السابق مع نسبه فارق ٥٪ أقل، ونفس نسبة الدولةٍ ٢٥٪ من الفرق.

البديل الرابع:

- نفس سعر البنك دون زيادة أو نقصان.

▪ وهذا يقودنا إلى تشديد الرقابة مع غرامات تتناسب مع حجم التعامل الشهري.

مميزات المقترح:

- زيادة المعروض من الغرف الفندقية مما يساعد في توفير البنية الأساسية اللازمة لاستيعاب أعداد أكبر من السياح سنويا.
- تنشيط قطاع المعمار في المدن ذات الطابع السياحي.
- الترويج للأماكن والمزارات السياحية وأماكن تقديم الخدمات التي تخدم السياحة مثل البازارات والمطاعم وغيرها.
- تقديم خدمات وتسهيلات للسياح الأجانب مما يسهم في زيادة نسبة رضائهم وبالتالي زيادة أعدادهم مستقبلا.
- تقديم بديل قانوني للمضاربين في السوق السوداء، عن طريق رفع قيمة الجنية من خلال أحد بدائل التسعير في المنظومة المحاسبية.

- **دمج قطاع كبير من الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مما يسهم في زيادة حصيلة الضرائب وتحسين مؤشرات أداء الناتج القومي.**
- **زيادة الحصيلة الدولارية للدولة عن طريق ضمان توريد جزء كبير من حصيلة العملة الصعبة داخل أوعية الدولة البنكية.**

حزب العدل